ان معظم ما يدور من حوار في الاوساط الاسرائيلية حول المسألة الفلسطينية يقوم على اساس انتقاد الموقف المعلن للحكومة الاسرائيلية من هذه المسألة ، وتحديدا موقف رابين ، باعتبار ان هذا الموقف لا يترك خيارات مفتوحة امام الدبلوماسية الاسرائيلية يوسع هامش المناورة امامها ، وباعتبار ان هذا الموقف لا يساعد على قطع الطريق على م.ت.ف واستبعادها كممثله للفلسطينيين . اضافة الى ذلك فان عددا من المعلقين الاسرائيليين يرى ان دولة فلسطينية مجردة من السلاح ، وتقوم على اساس الاعتراف باسرائيل ، لا تشكل هذا الخطر الكبير الذي تعكسه تصريحات المسؤولين الاسرائيليين «١٠» . ويرى يهوشوع تدمور « انه لا يجوز التهرب من امكان ان توافق اسرائيل على شكل من الدولة الفلسطينية اذا جاء يوم ورفضت فيه جميع الامكانات الاخرى » «١١» . ولكن كما يقول تدمور ان امكانا كهذا « ليس امكانا واقعيا في المستقبل القريب ، ومن المؤكد ان ذلك لا يعني دولة بقيادة م.ت.ف » «١٢» ولهذا فان الحكومة الاسرائيلية ، لا تزال تدور في اطار الحلول الاخرى او الخيارات الاخرى ، وهي التي تقوم في جانب منها على مشروع آلون المقلص ، اي اتفاق اسرائيلي — اردني مرفق بحل وسط اقليمي يمنح حكما ذاتيا معينا للفلسطينيين ، كما تقوم في جانبها الاخر على مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه حسين في آذار « مارس » ١٩٧٢ . ولا يبدو في الافق ما يشير ادنى اشارة الى ان الحكومة الاسرائيلية ستخرج عن هذا الاطار خلال هذه السنة او السنتين القادمتين . بل على العكس من ذلك فان جميع الدلائل تشير الى استمرار النهج الاسرائيلي في المراهنة على الخيار الاردني وفي ايجاد قيادة بديلة او موازية لـ م.ت.ف. داخل الاراضي المحتلة . فرابين عاد واكد في اكثر من تصريح له خلال الشهر الماضي عن استعداد اسرائيل للتفاوض مع الاردن ، وجاءت خطوة حسين الاخيرة في العودة عن سياسة الاردنة ، وتأجيل اجراء انتخابات نيابية الى اجل غير محدد ، لتتلاقى مع التحرك الاسرائيلي على ارضية الخيار الاردني . على الرغم مما اعلنه زيد الرفاعي « من ان الاردن غير مستعد لاجراء مفاوضات مع اسرائيل حول الضفة الغربية ، وان اي مفاوضات حول الضفة الغربية يجب ان تتم بين اسرائيل والمنظمة » «١٣» . ان النظام الاردني وقد استعاد — الى حد كبير — مكانته السياسية لدى معظم الدول العربية ، يحاول الآن ان يوظف هذه الاستعادة في تأكيد دوره الفلسطيني ، والزيارة الاخيرة التي سيقوم بها حسين الى الولايات المتحدة تأتي بمثابة خطوة كبيرة يقطعها النظام الهاشمي في هذا المجال ، لا سيما ان هذه الزيارة تأتي في ظل ما اعلن عن اتفاق اميركي — اسرائيلي على تنشيط الدور الاردني، واعادة الاردن الى الحلبة السياسية. **ان التحرك الاسرائيلي في دعم الدور الاردني ، لا يقوم على اساس الدفع بعقد اتفاق او اجراء فك ارتباط مع الاردن** ، فهذه خطوة لا زالت سابقة لاوانها ، بل يقوم على اساس تقوية نفوذ النظام الاردني داخل الضفة الغربية عبر ما تسميه اسرائيل « **تسوية عملية مع الاردن** » باعطاء الاردن مكانة في الحياة اليومية في الضفة الغربية، واعداد الاردن كعامل له وزنه في الضفة الغربية على حساب م.ت.ف بتشجيع الاستثمارات الاردنية في المنطقة ونقل اموال الاردن الى الضفة الغربية ، وبالتنسيق بين الاردن واسرائيل في موضوع انتخابات المجالس البلدية القادمة «١٤» . وتعطي اسرائيل اهمية كبيرة للنتائج التي ستسفر عنها هذه الانتخابات لانها تأمل في ان تشكل المجالس البلدية الجديدة اطارا يمكن تنميته كبديل او موازٍ لـ م.ت.ف. او اطارا ممثلا لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، يكون اقرب الى حسين منه الى المنظمة .

ان اسرائيل تحاول ان ينطوي تحركها باتجاه الاردن وباتجاه المجالس البلدية